جودة المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي، وإشكالية الوصول إلى مستويات جودة الإعلام المالي داخل البيئة المؤسسية الجزائرية

بن بخمة سليمان
أستاذ مساعد
جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل
slimane18@yahoo.fr

برحال عبد الوهاب
أستاذ مساعد
جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل
b_abdelouahab@yahoo.fr

ملخص:

تحاول هذه الدراسة بصورة واضحة إلى اختبار التقارب الحاصل بين النظام المحاسبي المالي (SCF) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) فيما يخص الإطار التصوري للمعلومة المحاسبية وتقصي مختلف الخصائص النوعية المتعارف عليها لهذه المعلومة والمعتمدة في عملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، هذه الدراسة خلصت في النهاية إلى إبراز الدور الايجابي لعملية اعتماد المعايير المحاسبية الدولية داخل النظام المحاسبي المالي من خلال التحسين السريع لنوعية المعلومات من اجل عملية اتخاذ القرار بالنسبة للمستخدمين والرقابة الداخلية للكيانات وتقديم مؤشرات صادقة وشفافة عن الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، معايير الحاسبة الدولية ، المعلومة المحاسبية، المعلومة المالية، الخصائص النوعية للمعلومة المالية.

Abstract:

La présente étude a pour but d'examiner la convergence entre le systeme comptable financier (SCF) et les normes comptables internationales (IAS/IFRAS) en matière de cadre conceptuelle de l'information comptable et mesurer l'existence des caractéristiques qualitatifs reconnue et exiger dans l'application des normes comptables internationale, cette étude aboutit a la conclusion que l'adoption des nouvelles normes internationales de comptabilité dans le nouveau systeme comptable financier est susceptible d'améliorer la qualité de l'information aux fins de prise de décisions pour les utilisateurs et de contrôle des entités et fournier des index fiables et transparents sur l'économe algérien

Key Words: Système comptable financier, Normes Comptables Internationales, Information Comptable Information financière, les caractéristiques qualitatifs de l'information financière.

مقدمة:

تهدف المحاسبة المالية المعاصرة باعتبارها نظام للمعلومات إلى إنتاج وتقديم معلومات مالية مفيدة لمختلف الأطراف المهتمة من اجل عملية اتحاد القرار، حيث أنها وباختلاف مصادرها تحمل قدر من المنفعة النسبية التي تتباين في درجة إشباعها لمختلف الفاعلين في الساحة الاقتصادية والمهتمين بوضعية الكيان الاقتصادي في حد ذاته، وقد ازدادت أهمية ودور المعلومة المالية نتيجة للتحولات الكبيرة التي أصبح يعرفها الاقتصاد العالمي،سواء من خلال التمركز المحوري للأسواق المالية في قلب العمليات الاقتصادية العالمية وبروز نوع من إخلال للتوازن لصالح المال وعملياته وكدا زيادة الترابط بين مختلف الاقتصاديات العالمية مع تنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات والعمليات المالية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي خاصة في الدول النامية، وبالتالي أصبحت المعلومة المالية وإشكالية تباينها بين الاقتصاديات والأقطار مشكلة تستدعي نوع من التوافق المنهجي لمختلف المعاير التي تبنى عليها عملية إنتاجها، ومن هنا برزت المعايير المحاسبية الدولية التي أحدثت ثورة في عالم المحاسبة من خلال اقترابها من العالمية وحتمية تكيف الأنظمة المحاسبية المتأخرة معها في إطارها العالمي من اجل توحيد المعالجة المحاسبية لمختلف الإحداث الاقتصادية، ومن هذا المنطلق وجدت الجزائر نفسها ولو بصورة متأخرة أمام حتمية تدعيم إصلاحاتها المالية بإصلاحات محاسبية ومواكبة التطورات العالمية الحاصلة، حيث تم إصدار القانون 11/07 بتاريخ 25نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي الجزائري الذي يعتبر خطوة إيجابية ومهمة في عملية الإصلاح المالي والذي استمدت نصوصه ومواده القانونية من المعايير الدولية من اجل إحداث تقارب نسبي معها مع وجود خصوصية جزائرية نتيجة البيئة الاقتصادية الجزائرية.

إشكالية البحث:

نحاول في هذا البحث الإجابة عن الإشكالية التالية : **ما هي تجليات التوافق بين النظام المحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية فيما يخص الإطار التصوري للمعلومة المحاسبية ؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية سنحاول في هذا البحث التعرض للنقاط الآتية:

1. الإصلاح المحاسبي في الجزائر.
2. نظام المعلومات المحاسبي والمحاسبة المالية.
3. المعلومة المالية وخصائصها.
4. مزايا التقارب التصوري للمعلومة المالية على الاقتصاد الجزائري.

أهمية البحث:

تبرز أهمية الموضوع المعالج في إيضاح اطر التقارب والتوافق التي تم اعتمادها في النظام المحاسبي المالي(SCF) ومدى توافقها مع المعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) فيما يخص الإطار التصوري للمعلومة المحاسبية، سواء من خلال مراحل إنتاجها أو طرق الإفصاح عنها وما مدى استقائها لمختلف الشروط والخصائص والمعايير المتعارف عليها .

هدف البحث:

تهدف هذه المداخلة إلى توضيح آليات التقارب الموجودة بين المعالجة المفاهمية المعتمدة ضمن النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) فيما يخص إنتاج المعلومة المالية والإفصاح عنها وفق الخصائص المتعارف عليها ومقارنتا مع الإطار التصوري المعتمد من طرف المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، كما سنتطرق لأهم التحديات المعوقات التي قد تحد من جودة المعلومة المالية في البيئة الجزائرية.

1. الإصلاحات المحاسبية في الجزائر:

بعد الاستقلال ورثت الجزائر المخطط المحاسبي الذي كان يستخدمه المستعمر إبان فترة الاستعمار (المخطط المحاسبي العام) (PCG 1957)والذي امتد استخدامه حتى سنة 1973، ونتيجة للمرجعية الفكرية المبنية على الفكر الرأسمالي لهذا المخطط وتماشيا مع التوجهات الجديدة للدولة الجزائرية من خلال تبني التوجه الاشتراكي الذي استدعى إصلاحات جذرية في المعالجة المحاسبية وفق التوجهات الجديدة . وقد برزت بوادر للإصلاح المحاسبي تحت إشراف وزارة المالية ابتدأ من سنة 1969 وفق ما نصت عليه الفقرة 19 من قانون المالية لسنة 1970 التي قامت بتنصيب المجلس الأعلى للمحاسبة (CSC)سنة 1971الذي بدوره اشرف على أول عملية إصلاح من خلال الدور الذي قامت به لجنة التوحيد المحاسبي وهذا من خلال المرسوم 75-35 المؤرخ فـ 29 أفريل 1975 المتضمن المخطط الوطني المحاسبي (PCN)الذي دخل حيز التطبيق سنة 1976، وقد كان يحتكم إلى مرجعية المخطط المحاسبي الفرنسي مع توجهات متعلقة بالخيار الاقتصادي للدولة الجزائرية في تلك الفترة (الاقتصاد الموجه)، وقد ارتكز هذا المخطط على ثلاث توجهات أساسية : [1]

- المخطط المحاسبي الوطني يجب أن يكون متماشي مع توجهات الاقتصاد الموجه وليس مرجعية السوق.
- المخطط المحاسبي الوطني يجب أن يكون دو مرجعية اجتماعية وليس رأسمالية .
- تخصيص المحاسبة وجعلها في خدمة الجميع (الإفراد، المسيرين.....الخ).

لكن ومع التطور الحاصل في الساحة العالمية أصبح المخطط المحاسبي الوطني عاجزا على مسايرة الأحداث العالمية، "حيث تعرف الجزائر تغيرات جذرية في كافة المجالات، و خاصة في مجال تنظيم و توجيه الاقتصاد الوطني كالانتقال من النهج الاشتراكي إلى نهج اقتصاد السوق، و كذلك الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و التغيرات المستقبلية التي ستحدث خصوصا مع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، كل هذه المعطيات تفرض على الجزائر جملة من التغيرات الحتمية التي تفرضها الظروف الحالية و إفرازات العولمة"[2]، وبالتالي أصبحت عملية الإصلاح المحاسبي حتمية واقعية تفرضها الظروف المعاشة في ظل ما أصبح يؤشر عليه بعولمة المحاسبة وغيرها من اطر العولمة التي أصبحت تمس العديد من الجوانب، ومن هنا بدأت توجهات الإصلاح المحاسبي منذ سنة 2001 بمشاركة مجموعة من الخبراء الفرنسيين وتحت إشراف المجلس الأعلى للمحاسبة . (CNC)والتي انتهت سنة 2007 من خلال الصياغة النهائية للنظام المحاسبي المالي (SCF) كثمرة لجهود الإصلاح التي تبنتها الجزائر في ظل التوجه الدولي لتوحيد الممارسة المحاسبية وفق معايير دولية موحدة، هذا النظام دخل حيز التطبيق ابتدأ من سنة 2010 والذي كان ثمرة

لجملة من جهود الإصلاح ومطالب مختلف الفاعلين الاقتصاديين من اجل توفير قواعد ومفاهيم محاسبية تتماشى مع التطورات الجديدة ومحاولة التكيف مع المعايير المحاسبة الدولية في عملية تلبية الاحتياجات و المتطلبات من المعلومات الضرورية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة وهذا وفق التوجيهات التي جاء بها القانون 07-11 الصدر في الجريدة الرسمية في عددها 74 المتضمن للنظام المحاسبي المالي والمؤرخ بتاريخ 25 نوفمبر 2007،كما تعزز هذا القانون بصدور مرسوم تنفيذي جديد تحت رقم 08-156 المؤرخ بتاريخ 26ماي2008 والصادر في الجريدة الرسمية رقم 27الصادرةبتاريخ 26 ماي2008 والمتضمن أحكام تطبيق القانون السابق، كما أصدرت وزارة المالية فيما بعد وبتاريخ 26جويلية2008 القرار الوزاري المتعلق بتحديد قواعد التقييم والمحاسبة والكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

إن صياغة نظام محاسبي مالي جزائري متوافق إلى حد ما مع المعايير المحاسبية الدولية يعتبر خطوة ايجابية و هامة في طريق الإصلاح المالي الذي بدأته الجزائر منذ فترة التسعينيات، من خلال السعي نحو مواكبة التحولات المالية العالمية والاستفادة من مزايا انتقال الاستثمار الأجنبي المباشر وغير مباشر الذي غالبا ما تكون الضبابية المتعلقة بالنظام المالي و المحاسبي عائقا أمامه في ظل التفاوت الواضح فيما يخص المعالجات المحاسبية بين الدول المالكة الشركات رأس المال المستثمر والدول المستهدفة في النشاط الاستثماري، التي بالإضافة إلى ذلك تتميز بقيود تشريعية معقدة نوعا ما، وبالتالي أصبح النظام المحاسبي وبرغم النقائص التي تكلم عنها العديد من المختصين أفضل بكثير من سابقه،ويعود سبب الإصلاح المحاسبي في الجزائر في الأساس إلى:[3]

- تقريب الممارسات المحاسبية في الجزائر من الممارسات العالمية، وفق ركيزة ومرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر؛
- التمكن من إعداد معلومات دقيقة تعكس الصورة الصادقة المعبرة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- التقليل من الأخطار المتعلقة بالتلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد والمبادئ المحاسبية، وتسهيل مراجعة الحسابات من خلال تبني قواعد أكثر وضوحا.

ومن خلال هذا، فإن الجزائر قد انتهجت طريق الإصلاح المحاسبي والتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)ومواكبة التطورات الحاصلة في المحاسبة الدولية، وهذا من خلال القانون 07-11 المؤرخ في 25نوفمبر 2007 والصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية في عدده 47 والمتضمن النظام المحاسبي المالي(SCF)، بحيث تعتبر المعايير المحاسبة الدولية المرجع الأساسي للنظام المحاسبي المالي بحيث احتوى هذا الأخير على إطار مفاهيمي تصوري يتماشى مع متطلبات اقتصاد السوق لأول مرة، والذي يعتبر مرجعا أساسيا في عمليات المعالجة المحاسبية سواء للعمليات العادية أو الاستثنائية وكدا إعداد المعايير المحاسبية كما يسمح للممارسين بالرجوع إليه عند الحاجة وفق التطورات التي يعرفها المحيط المحلي والدولي، كما احتوى الإطار التصوري معايير الإدراج لمختلف العناصر وفق معايير محددة وكذلك طرق

التقييم والإدراج لمختلف عناصر الأصول والخصوم والأعباء والنواتج وفق مدونة حسابات مختلفة عن سابقاته وكدا تسمية لقوائم المالية الواجب نشرها و التي تكون ملزمة لمختلف الكيانات التي يشملها مجال تطبيق لهذا النظام، وعموما تكمن أهداف الإصلاح المحاسبي في الجزائر إلى :[4]

- تحديث وترقية النظام المحاسبي الجزائري بما يتوافق ومتطلبات التوجه الاقتصادي الجزائري نحوى الاقتصاد المعاصر.
- الاستفادة من تجارب الدول المتطورة في تطبيق هذا النظام المحاسبي المالي لطبيعة الاحتكاك الاقتصادي المتواصل معها.
- العمل على ترقية سير المعاملات المالية المحاسبية وفق المعايير الدولية مما يمكن المؤسسات الجزائرية من الاستفادة من مزايا هذا النظام.
- تسهيل التعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ونظيرتها الأجنبية.

2. نظام المعلومات المحاسبي والمحاسبة المالية.

1.2 المحاسبة المالية : في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية، أصبحت محاسبة المؤسسة التقليدية لا تفي بغرض الإعلام المالي الكافي، حيث كانت في السابق تهتم بتقديم معلومات لمختلف المستخدمين من اجل بناء سياساتهم المستقبلية،لكن ومع بروز المعايير المحاسبية الدولية وما اشتملت عليه من قواعد للتقييم والتقدير التي تحتاج إلى المحاسبة التحليلية(محاسبة التسيير)التي أصبحت حتمية في ظل اعتماد مبدأ القيمة العادلة، وبالتالي أصبحنا نتحدث عن المحاسبة المالية التي ومن خلال يتم التزاوج بين ما توفره المحاسبة العامة ومحاسبة التسيير أصبحت توفر معلومات اقتصادية جد فعالة، كما أن التوافق الحاصل على الصعيد العالمي فيما يخص تطبيق المعايير الدولية، ألزم المشرع الجزائري ومن ورائه المكلف بالإصلاح (مجلس المحاسبة) على إدراج مفاهيم المحاسبة المالية ومختلف مرتكزاتها ضمن الخطوط العريضة للنظام المحاسبي المالي، حيث يعتبر مفهوم المحاسبة المالية من أهم النقاط الجديدة التي تم إدراجها ضمن المفاهيم التي جاء بها النظام المحاسبي وهذا بحسب ما جاء في المادة 03 من القانون 07-11المتضمن النظام المحاسبي المالي حيث عرف الحاسبة المالية على أنها "نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية،وتصنيفها، وتقيمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية الخزينة في نهاية السنة المالية "[5].كما أن التوجهات الجديدة لاستخدام المعلومة المالية ودورها قد سمح بتخطي بعض العقبات والنقائص المفاهمية التي كانت تميز المخطط المحاسبي الوطني(PCN) .

2.2 تعريف نظام المعلومات المحاسبي: "هو مصطلح يصف الآلية أو النظام الذي يستخدم لتسجيل بيانات المنظمة وفق أربع مفاهيم، هي:جمع البيانات ، معالجتها، تخزينها،إعادة توثيقها إما على شكل معلومات لمستخدميها سواء داخل المنظمة أو خارجها، أو تبقى قاعدة بيانات تستخدم كأساس لنظم المعلومات الأخرى"[6] (الاستخدام الداخلي)، وقد عرف هذا المفهوم نقلة نوعية تماشيا مع مختلف التطورات الحاصلة في مجال الأعمال وتكنولوجية الإعلام والاتصال حتى وصل إلى ما هو عليه الآن، وهو من أهمال أنظمة

الإعلامية المعتمدة داخل منظمات الأعمال بحكم انه يلعب دور إعلام متنامي تجاه بيئة المؤسسة سواء الداخلية أو الخارجية، إي أن المؤسسات مجبرة على الاعتماد على أنظمة محاسبية فعالة، وهو ما أكد عليه النظام المحاسبي المالي (SCF) في المادة الرابعة من المرسوم التنفيذي 08-156 حيث يوجب على المؤسسات "الاستناد على تنظيم يستجيب لمتطلبات مسك ومراقبة وجمع وإيصال المعلومات المراد معالجتها"[7]، إي أن المحاسبة كعملية أصبحت مؤطرة و تحتكم إلى هذا النظام الذي يقوم على مجموعة من الأجزاء والعناصر المتناسقة والتي تعمل وفق اطر وإجراءات وقواعد محددة من اجل تحقيق هدف محدد وكذا تسهيل عملية التواصل مع مختلف الأطراف، والمحاسبة كنظام تهدف إلى:

- حصر العمليات المالية المتعلقة بنشاط المؤسسة وتمثيلها في صور بيانية أساسية (خام) تسجل في الدفاتر المحاسبية.
- تشغيل أو معالجة البيانات الأساسية وفق مجموعة من الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة عموما، لتتحول هذه البيانات بعد تشغيلها في النظام المحاسبي إلى معلومات مالية تخدم أغراض مستعملي هذه المعلومات.
- إيصال المعلومات التي تتم معالجتها إلى الأطراف ذات المصلحة وذلك بواسطة مجموعة من القواعد.

3.2 تعريف المعلومة المحاسبية:منذ أن أصبح الاقتصاد العالمي مرتبطا بالمال وعملياته والمعلومة المحاسبية تأخذ بعد أساسيا من حيث الأهمية، من كونها الركيزة الأساسية في تفعيل عملية الاستثمار، والمعلومة المحاسبية"هي تلك المعلومة ذات المصادر المختلفة، و التي تشكل المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلاً وتفسيراً و شرحاً و وصفاً، لمعالجتها وإخراجها في شكل معلومات تمثل المعطيات التي تفيد في عملية اتخاذ القرارات"[9]،وهي من نواتج نظام المعلومات المحاسبي الذي يهتم بعملية التجميع والتبويب والتسجيل لمختلف العميلات المحاسبية والأحداث الاقتصادية والمالية، وتقديمها في إطار كشوفات مالية تعبر عن واقع الإحداث المالية للمؤسسة يتم استخدامها من طرف مجموعة من المستخدمين والمهتمين بحكم أنها تكون منشورة ومتاحة للجميع،حيث تعتبر المعلومة المالية أساس الإعلام المالي الذي تقوم به المؤسسات والتي تحتكم إلى الشروط التالية:

أ. **شرط الإفصاح الجيد عن المعلومة المالية:** حيث يعتبر الإفصاح المحاسبي من أهم المبادئ التي يقوم عليها نظام المعلومات المحاسبي، حيث أن الإفصاح الجيد عن المعلومة المالية في القوائم المالية وبصورة صادقة ودقيقة يساهم في زيادة الأطراف المنتفعة في الكيان المعني ، حيث يقوم هذا المبدأ على ضرورة " تقديم التقارير المالية للمؤسسة كافة المعلومات عن المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات والتغيرات في حقوق مالكيها وكذا السياسات المحاسبية المتبعة في إعدادها وعرضها "[10]، كما أن الإفصاح المحاسبي الجيد يمكن ان يدعم التقارير المالية المتعارف عليها والتقارير الإضافية وفق احتياجات الأطراف المستخدمة لها، وفي هذا المسعى نجد أن النظام المحاسبي المالي قد كرس هذا المبدأ من خلا ما تم عرضه في القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 وما تم تفسيره في المرسوم التنفيذي08-156 في المادة 11 منه من خلال تحديد بعض الشروط المتعلقة بالإفصاح الجيد والأهمية النسبية حيث اكد على ضرورة :[11]

- يجب أن تبرز الكشوف المالية كل معلومات مهمة يمكن ان تؤثر على حكم مستعملها تجاه الكيان؛
- يجب أن تعكس الصورة الصادقة للكشوف المالية معرفة المسيرين للمعلومة التي يحملونها عن الواقع والأهمية النسبية للأحداث المسجلة؛
- يمكن أن لا تطبق المعايير المحاسبية على العناصر قليلة الأهمية.

وبالتالي فإن النظام المحاسبي المالي قد عزز التوجه نحو الإفصاح الإعلامي، فبعدما كان إفصاح تقليدي(وقائي) يهدف الى حماية المستثمر العادي من خلال الكشوف المالية الأساسية ذات الغرض العام، أصبح اليوم يعتمد على التقارير المالية التي هي اشمل من الكشوف المالية .

ب. **شرط الصورة الصادقة:**"إن تطبيق هذا المبدأ يسمح بتفضيل القوائم التي تترجم الوضعية الحقيقية للمؤسسة عوض تلك القوائم التي تم إعدادها وفق المبادئ المتعارف عليها وتغليب تفضيل المحتوى على الشكل من خلال التركيز على إعطاء صورة اقرب ما يمكن للواقع الاقتصادي للمؤسسة"[12]، أما فيما يخص النظام المحاسبي المالي الجزائري فإن المادة 19 من المرسوم التنفيذي 08-156 قد نصت بصورة واضحة على ضرورة أن "تستجيب الكشوف المالية بطبيعتها ونوعيتها وضمن احترام المبادئ والقواعد المحاسبية إلى هدف إعطاء صورة صادقة يمنح المعلومة المناسبة عن الوضعية المالية والنجاعة وتغير الوضعية المالية للكيان"[13]، كما أشارت المادة وضوحا إلى ضرورة تقديم تفسيرات حول مختلف الأسباب التي يمكن ان تحول دون تقديم صورة صادقة عن الكيان حتى وان تم تطبيق القاعدة المحاسبية الملائمة، وبالتالي فإن التقيد بمبدأ الصورة الصادقة ضمن أهداف نظام المعلومات المحاسبية يمكن أن يعطي رؤية موضوعية وصادقة عن الوضعية المالية للكيان والتي سوف تعبر عن الواقع الاقتصادي والمالي الحقيقي من خلال تغليب المضمون على الشكل الذي يعتبر من أهم المبادئ المحاسبية التي ارتكز عليها النظام المحاسبي المالي.

ج. **شرط ثبات الطرق المحاسبية:** أي انه يجب على كل كيان ومهما كان آن يتجنب تغيير الطرق والأسس المحاسبية التي اتبعت خلال الدورات السابقة، أي أن يلتزم بنفس الطرق المحاسبية لمعتمة من قبل ومن دون تغيير أو تحريف في إعداد القوائم المالية، وان أي تغيير يمس هذه القواعد يجب أن يشار إليه، كما ان الالتزام بهذا الشرط يمكن للمؤسسة ومختلف مستخدمي المعلومات المالية من القيام بعملية المقارنة بين مختلف التقارير والمعلومات المستخرجة منها بين مختلف الدورات السابقة وتجنب عملية التظليل.

د. **شرط تغليب الجوهر على الشكل:** يعتبر هذا الشرط من أهم الشروط التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجزائري تماشيا مع آليات التوافق وتلبيتاً لمتطلبات اقتصاد السوق، حيث أصبحت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ملزمة بتسجيل العمليات المحاسبية وفق نظرة اقتصادية خالصة تعتمد على مبدأ تحقيق المزايا الاقتصادية وليس من منظور الشكل القانوني .

3. الخصائص النوعية للمعلومة المالية

إن عرض التقارير المالية للمؤسسة يسمح بإظهار مختلف البيانات المالية،" حيث أن البيانات المالية هي عبارة عن عرض مالي هيكلي للمركز المالي للمنشأة والعمليات التي تقوم بها، والهدف من البيانات المالية

ذات الأغراض العامة هو تقديم معلومات حول المركز المالي للمنشأة وأدواتها وتدفقاتها النقدية بما هو نافع لسلسلة عريضة من المستخدمين عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية "[14] ، و هذا من خلال احتوائها على قيمة إعلامية كبيرة من جهة، أما من جهة ثانية فإن التقارير المالية تهدف ومن خلال البيانات المعروضة صلبها إلى تقديم معلومات مالية ومحاسبية عالية الجود من اجل تلبية مختلف الاحتياجات الضرورية لمستخدميها، وان جودة هذه المعلومات هي في الأصل مرتبطة باحتوائها على جملة من الخصائص النوعية التي تم تحديده من طرف المعايير المحاسبية الدولية وبالأخص البيان المحاسبي رقم 2 الذي أصدره مجلس معايير المحاسبة المالية FASBسنة 1980، والذي يحدد أهم الخصائص النوعية الواجب توافرها في المعلومة المالية لكي تكون مفيدة، ومن أهم الخصائص النوعية للمعلومة المالية نجد:

1.3 الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومة المالية:

يمكن تصنيف الخصائص النوعية للمعلومة المالية وفق العديد من المخارج الأساسية وذلك باختلاف وجهات النظر المعالجة لها، لكن المعلومة المالية الجيدة ترتبط بعدد كبير من الخصائص التي يمكن ترتيبها بحسب درجة أهميتها و تأثيرها على جودة هذه المعلومة، ويمكن تقسيم هذه الخصائص إلى خصائص أساسية وخصائص ثانوية.

أ. **الملائمة:** تعبر الملاءة عن قدرة المعلومة المنتجة من طرف المحاسبة المالية والمعلن عنها في صلب التقارير المالية في تعزيز عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية لمختلف مستخدميها، حيث أن المعلومة المالية المفيدة تساهم في إعطاء صورة واضحة عن مختلف الأحداث التي تعرفها المنشأة، سواء الماضية منها أو الحاضرة أو المستقبلية مما يساعد المهتمين في اتخاذ قرارات اقتصادية ناجعة،واعدة تقييم مختلف القرارات التي تم اتخاذها انطلاقا من الرؤى الجديدة التي تقدمها المعلومات المالية، وفي هذا الخصوص برزت العديد من التعاريف المفسرة لهذه الخاصية ومنها نذكر:

"المعلومات الملائمة هي تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار، وبالتطبيق على التقارير المالية يكون ذلك عن طريق مساعدة مستخدمي هذه التقارير على تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب من الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية"[14]،كما عرفها مجلس معايير الحاسبة المالية FASB في البيان رقم 2 الصادر 1980 "بأنها تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار، وذلك من خلال زيادة تأثيرها في التحكم بالحاضر واستيعاب الماضي من أجل التنبؤ بالمستقبل بموضوعية تسهل على مستخدمي تلك المعلومات عملية"[15]، كما يجب أن تكون المعلومة المالية الملائمة قابلة للفهم، حيث " يقصد بالقابلية للفهم خلو البيانات من الغموض بحيث يسهل فهمها بيسر لتحقيق الفائدة منها، بمعنى البيانات والمعلومات المعبر عنها بالقوائم المالية يجب أن تكون بسيطة وواضحة وخالية من التعقيد"[16]،وبالتالي فإن صفة الملائمة وبحسب التعاريف السابقة تقتضي توافر مجموعة من الشروط الأساسية والتي يمكن لها أن تجعل من القيمة الإعلامية للمعلومة المالية عالية ، وهذه الشروط تتمثل في :

- **شرط القيمة التنبؤيـة للمعلومة:**إن ملاءة المعلومة المالية وجودتها ترتبطا ارتباطا وثيقا بقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة من طرف مستخدميها،حيث أنها وانطلاقا من مخلفات الأحداث الماضية والنتائج

الحاضرة تمكن مختلف المستخدمين في بناء تنبؤات مستقبلية (ربط الحاضر بالمستقبل) والمساهمة في اتخاذ القرار بناء على توقعات مستقبلية فيما يخص الكيان ونشاطاته المالية والتنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل؛

- **شرط القيمة الرقابة للمعلومة (القيمة الإسترجاعية):** وهي خاصية لا تقل أهمية عن القيمة التنبؤية، حيث واعتمادا على عامل التغذية العكسية تلعب المعلومة المالية الملائمة دورا رقابياً تقييمياً فعالا لصالح المستخدمين من خلال مساعدتهم في اكتساب ميزة التغيير من خلال تصحيح مختلف التوقعات الحالية والمستقبلية، أي أنها تملك مستوى عالي من التقييم الارتدادي من جهة وتقلل من درجة عدم التأكد في عملية اتخاذ القرارات بالنسبة لمستخدميها؛
- **شرط التوقيت المناسب للمعلومة:**يقصد بهذا الشرط أن تكون المعلومة المالية ملائمة من حيث التوقيت الإعلامي لها، أي انه يجب أنتنشر "المعلومات في حينها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات، فمن البديهي انه إذا لم تتوفر المعلومات عند الحاجة إليها، فلن يكون لها تأثير على القرار، إذ أن عملية اتخاذ القرار محددة دائما بفترة زمنية معينة، ويختلف التوقيت الملائم مع اختلاف طبيعة القرار، فبعض القرارات تستلزم سرعة أكثر من غيرها في توفير المعلومات الملائمة"[17]، حيث يعتبر عامل الوقت في نشر المعلومة المالية من أهم الشروط في تحقيق مستويات عالية من الملاءة لهذه المعلومات، حيث أن الإعداد الجيد للقوائم المالية ونشرها في إطار زمني مناسب يسمح بإعطاء قوة إعلامية لهذه المعلومة سواء من حيث حداثتها أو من خلال توقيتها المناسب والذي يعتبر عامل مهم كثير ما ترتكز عليه القرارات الاقتصادية التي تتخذ من طرفي مستخدمي هذه المعلومات.

ب. **الموثـــوقيـــة:** تعبر الموثوقية على قدرة المعلومة المالية على كسب ثقة المستخدمين وإقناعهم بما تحتويه من مؤشرات صادقة في عملية اتخاذ القرار، وهي الخاصية الأساسية الثانية التي تمكن من تحقيق المنفعة للازمة للمعلومة المالية والاتصال المالي الهادف، وقد عرفها مجلس معايير الحاسبة المالية FASB في البيان رقم 2 الصادر 1980 على أنها" خاصية في المعلومات تسمح بالتأكد من خلو تلك المعلومات من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق الشيء الذي تعبر عنه"[18]. حيث أن المعلومة المالية تكتسب لثقة من الواقع الذي تعبر عنه أو المتوقع أن تعبر عنه بكل صدق وأمانة، كما أن درجة جودة المعلومة المالية التي تمتاز بالموثوقية "تقدر بمقدار المعلومات التي يتم نشرها في التقارير المالية الخالية من الأخطاء و التحيز في العرض والتصور الصادق للأحداث والعمليات الاقتصادية، وتمثل الموثوقية في المعلومات المالية ضرورة ملحة للأفراد الذين لا يتوفر لديهم الوقت والخبرة الكافية لتقييم محتويات التقارير المالية واختيار المعلومات المفيدة لهم"[19]،كما أن توفر خاصية الموثوقية في المعلومة المالية يمر حتما بتوافر جملة من الشروط الأساسية، وهي:

- **الصدق في التعبير:** الصدق في التعبير الذي تقوم به المعلومة المالية يتمثل أصلا في وجود تطابق فعلي بين مختلف الأحداث والظواهر الاقتصادية التي عرفتها المؤسسة خلال الفترة إعداد التقارير المالية، حيث يجب أن تعكس الأرقام المحاسبية المرحلة للقوائم المالية المضمون الفعلي لمختلف الأحداث الواقعة من

دون النظر لمختلف التأثيرات الشكلية، "فعندما تبين التقارير المالية الواقع الاقتصادي للمؤسسة نتيجة المعاملات و الأحداث الفعلية فان التقارير تكون صادقة العرض"[20].

- **الحيـــاد:** يقصد بشرط الحياد الذي يعتبر من أهم الشروط والخصائص التي يجب أن ترتكز عليها المعلومة المالية الصادقة، وحياد المعلومة المالية يعنى أن تكون خاصية الإعلام لهذه المعلومة عامة وغير موجهة بحسب افتراضات مسبقة ولصالح أطراف محددة من جهة، أما من جهة ثانية فإن شرط الحياد يتعلق كذلك بمرحلة إنتاج المعلومة، سواء في عملية اختيار بدائل القياس أو الطرق المحاسبية والإفصاح الكافي وأساليب القياس والتقدير، حيث يشترط أن تكون عملية المفاضلة بين مختلف البدائل والطرق مؤسسة على معايير الكفاءة وليس بغية تحقيق أهداف محددة مسبقا.

الشكل رقم 01: معايير جودة المعلومة المحاسبية

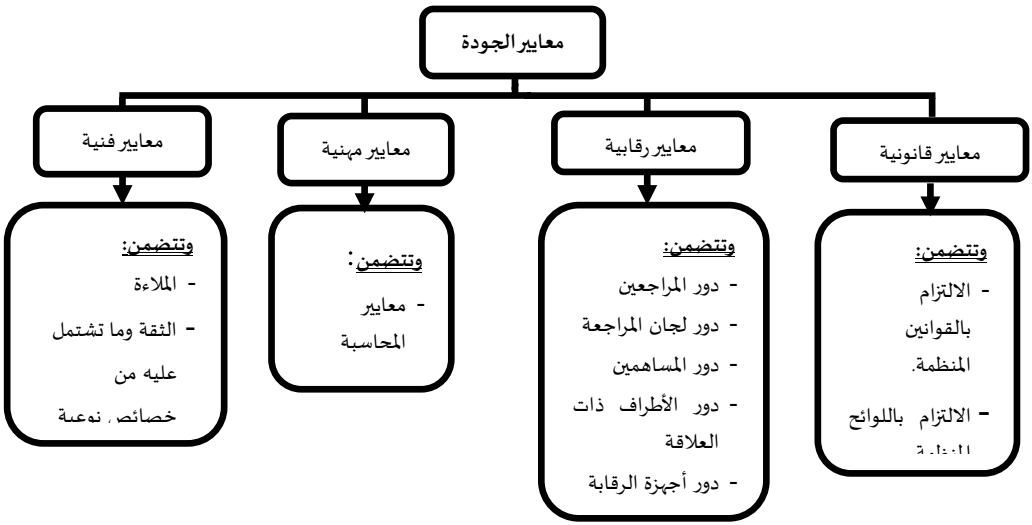

المصدر: محمد احمد إبراهيم خليل، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية ، دراسة تطبيقية نظرية**، مجلة الدراسات والبحوث التجارية،كلية التجارة بنها، جامعة الزقازيق، العدد الأول 2007، ص 23.

ج. **القابلية للتحقـق:** إن قابلية التحقق مبدأ نسبي، وهي تشير إلى وجود درجة عالية في الاتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس طرائق القياس بصدد فحص نفس المعلومات بأنهم يتوصلوا إلى نفس النتائج.[21]

2.3 الخصائص النوعية الثانوية للمعلومة المالية:

بالإضافة للخصائص النوعية الأساسية للمعلومة المالية التي تعتبر الأساس في جودة المعلومات المستخرجة من القوائم المالية، توجد خصائص نوعية ثانوية يؤدي توفرها في المعلومة المالية إلى تقوية الثقة بها والرفع من جودتها، ومن أهم الخصائص الثانوية نجد:

أ. **الثـــبات:** يدل الثبات على ذلك الاتساق المستمر من حيث التقيد باستخدام وتطبيق المبادئ المحاسبية والطرق والسياسات المتبعة في العملية المحاسبية وغيرها من الآليات المتبعة في عملية الترحيل و العرض لمختلف الإحداث في القوائم المالية، حيث أن الثبات في استخدام تلك المبادئ والقواعد والطرق والسياسات يؤدي إلى صدق دلالة القوائم المالية إذ أن تغيير تلك الأسس من دورة إلى آخر يفقد تلك القوائم دلالتها وقد يكون مضللا لمختلف مستخدميها التي.

ب. **القابلية للمقارنـة:** ويقصد بذلك أن يكون لمستخدمي البيانات المالية إمكانية المقارنة بينها عبر الزمن أي من فترة إلى أخرى وذلك لتحديد اتجاه التغير في المركز المالي للمؤسسة وأدائها [22]،كذلك يجب أن يكون باستطاعة مستخدمي البيانات المالية إمكانية المقارنة بين البيانات المالية لمختلف المؤسسات من اجل تقييم المراكز المالي والتغيرات فيه وكذلك الأداء النسبي لتلك المؤسسات. كما أن صفة الثبات التي تتميز بها المعلومة المالية تعتبر الأساس في توفير خاصية القابلية للمقارنة بأكثر فعالية بحكم التناسق الكبير في المبادئ والطرق والسياسات المحاسبية المتبعة خلال الدورات السابقة، وبالتالي تصبح عملية المقارنة سهلة وأكثر دلالة، ومن اجل توفر هذه الخاصية يجب توفر عنصرين أساسين: [23]

- **عنصر التوحيد**: ويقضي بتوحيد الأساليب و الطرق المتبعة في إعدادها وذلك سواء في مجالات القياس أو مجالات الإفصاح؛
- **عنصر الاتساق**: عنصر الاتساق مكمل لعنصر التوحيد، ويقضي ضرورة توفر التماثل في إتباع الأسس والمبادئ نفسها على مدار الفترات المالية المتتالية وذلك في مجالات القياس والإفصاح لكي تكون المعلومات المالية المنشورة قابلة للمقارنة.

إن توفر المعلومة المالية على مجمل الخصائص الأساسية والثانوية يعتبر من اكبر التحديات التي تواجها أنظمة المعلومات المحاسبية الباحثة عن التقارب و التي من واجبها تقديم هذا النوع من المعلومات وفق ما تقتضيه المعايير المحاسبية الدولية، وانطلاقا من هذه الحتمية فإن النظام المحاسبي المالي الجزائري ومن خلال الإطار التصوري الذي أسس عليه فقد أعطى الأولوية في العملية المحاسبية إلى تقييم الوضعية المالية للكيان الاقتصادي من خلال جملة من المؤشرات النوعية (الهيكل المالي، السيولة، القدرة على السداد،الموارد الاقتصادية) والتي تعتبر مؤشرات تحكيمية فعالة في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة والتي يتم استخراجها في صورة معلومات مالية من القوائم المالية المنشورة، ومن اجل هذا فقد احتوى الإطار التصوري على جملة من التوجهات والشروط المتعلقة بالعملية المحاسبية والتي يؤدي الالتزام بها إلى إنتاج معلومات مالية ذات جودة عالية، ولعلى من بين أهم المعايير الجديدة نجد معايير التقييم المعتمدة (القيمة المحينة،القيمة العادلة،قيمة الاستبدال، قيمة التحصيل، القيمة المحاسبية الصافية) والتي ترتكز على جملة من المبادئ التي تختص بالمعلومة المالية (مبدأ الأهمية النسبية، مبدأ الثبات في الطرق المحاسبية مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني، مبدأ الصورة الصادقة) والتي تدخل كلها في إطار عملية التأسيس الفكري والتصوري من اجل بناء فكر محاسبي يؤسس لإنتاج معلومات مالية تمتاز بالخصائص النوعية المتعارف عليها،كما أن هذا النظام وبفعل التزامه بالمعايير المحاسبية الدولية فهو يوفر

جملة من الخصائص الأخرى التي تميز المعلومات المالية، حيث وبالإضافة إلى مختلف الخصائص النوعية المتعارف عليها فإن المعلومة المالية يجب أن تحتكم في عملية إخراجهاإلى جملة من الشروط التي يمكن إدراجها في خانة الصفات القاعدية ، حيث يجب أن تحتوي المعلومة على مختلف التفاصيل (الشمولية) و التي يجب أن تقدم بدقة عالية في العرض وتجنب الأخطاء في عمليات القياس والتقدير المحاسبي التي يجب أن تعالج بموضوعية متناهية وبعيدة عن كل مظاهر التحيز والتحريف ، كما أن جودة المعلومة كذلك بدرجة المنفعة التي تقدمها لمستخدميها وكد بساطة عرضها وتميزها بقابلية الفهم من طرف المستخدمين مهما اختلفت مستوياتهم المعرفية.

4. مزايا التقارب التصوري للمعلومة المالية على الاقتصاد الجزائري

إن نهج التوافق المحاسبي الذي تحتم على الجزائر انتهاجه في ظل مسايرة عولمة النشاط المالي والمحاسبة الدولية، والذي تم ترجمته من خلال النظام المحاسبي المالي الذي وان تعددت آلياته ومفاهيمه ومبادئه ومعايره الباحثة عن تحقيق اكبر توافق وتقارب ممكن مع المعايير المحاسبية الدولية ، كان يهدف وبصورة دقيقة الى توفير إطار مرجعي لإنتاج معلومة مالية حول واقع الممارسات المحاسبية والمالية المحلية ومدى توافقها مع مختلف الخصائص التي تؤشر عليها المعايير الدولية المتعارف عليها دوليا، حيث ان اكتساب المعلومة المالية لهذه الخصائص يمكن أن يكون له تأثير ايجابي داخليا وخارجيا :

1.4 جودة المعلومات المحاسبية والاقتصاد الجزائري: يمكن للمعلومات المالية المتوافق مع المعايير المحاسبية أن تقدم العديد من الإيجابيات للاقتصاد الجزائري، حيث:

- تحسين صورة الاقتصاد الجزائري ضمن المنظومة الدولية فيما يتعلق بالشفافية المالية والمحاسبية ومعايير الإفصاح وزيادة ثقة المتعاملين الداخليين والخارجين في مجمل الإحصاءات المقدمة والتي غالبا ما تقوم على مختلف المعلومات المالية القطاعية المشكلة للاقتصاد وبالتالي زيادة الثقة في الاقتصاد الوطني؛
- تقديم معلومات صادقة وشفافة عن مختلف الوحدات المشكلة لمختلف القطاعات (المؤسسات الجزائرية) ، وهذا بفعل فعالية النظام المحاسبي المطبق والذي يستجيب إلى حد بعيد مع ما هو متعامل به في مختلف الأنظمة المحاسبية الأخرى، وبالتالي استدراج الاستثمارات الأجنبية التي غالبا ما ترتكز على نوعية المعلومات المقدمة ومدى تميزها بالقبول العام والخصائص الأخرى المتعارف عليها دوليا؛
- يمكن للمؤسسات الاقتصادية المحلية ومن خلال الالتزام بإصدار معلومات وفق المعايير الجديدة القائمة على مبدأ الإفصاح الجيد والفعال من التموقع داخل الأسواق المالية المحلية والدولية؛
- تساعد عملية الالتزام بمقررات النظام المحاسبي الدولي المؤسسات الجزائرية ومن خلال الصفات النوعية المقدمة عن الوضعيات المالية لها من بناء شراكة اقتصادية مع مختلف المستثمرين الأجنبي (رأس المال الأجنبي) في ظل عملية تدليل القيود التشريعية من جهة وعملية التوافق المحاسبي؛
- إن عملية تقديم معلومات المالية متوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية سوف تمكن المؤسسات الجزائرية من الاقتراب من مصادر التمويل الأجنبية (قروض مصرفية دولية) بحكم الثقة التي تمنحها

المعالجات المحاسبية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي وتوافقها مع معايير المحاسبة والإفصاح الدولية في تقاريرها المالية؛

- كما أن المعلومات التي تمتاز بالجودة يمكن أن تضع المؤسسات الجزائري أمام الواقع الفعلي والاقتصادي من خلال إحاطتها بمختلف المعلومات المتعلقة بمحيطها ومساعدتها على التموقع والتحكم في آليات الاتصال، أيمن اجل تمكينها من عملية الرقابة الداخلية للكيان و بناء استراتيجياتها على وقائع حقيقية.

2.4 جودة المعلومات المالية والمتعاملين الأجانب :فيما يخص الآثار الإيجابية التي يمكن أن يستفيد منها الاقتصاد الجزائري من خلال التوافق المحاسبي فيما يخص الاطار المفاهيمي المتعلق بالمعلومة المالية ، فيمكن التأشير عليها كما يلي:

- إن التوافق المحاسبي يمكن الاقتصاد الجزائري بصفة عامة من ميزة الثقة والقبول العام داخل منظومة الاقتصاد الدولي(الهيئات، المتعاملين الاقتصاديين، الأسواق المالية الدولية،...)؛
- خضوع المعلومة المالية المنتجة إلى نفس معايير الإخراج و الإفصاح، وهذا ما يعتبر عامل محفز للشركات المستثمرة من خلال تقليل أعباء إعداد التقارير المالية، حيث تكتفي بإعدادها مرة واحدة فقط وهذا راجع لوجود توافق بين المعايير المحلية(النظام المحاسبي المالي) والمعايير الدولية المتعارف عليها، وبالتالي يعتبر عنصر محفز لهذه الشركات التي غالبا ما تبحث عن تدنيه تكاليف الاستثمار ؛
- كما أنها تساعد الشركات الأم من خلال اكتساب ميزة الوقت والجهد في المعالجة المحاسبية لمختلف الفروع (التجميع المحاسبي) من خلال خفض تكاليف الاستغلال المتعلقة بإعداد القوائم المالية المجمعة لمختلف الفروع، حيث تكون مختلف الفروع خاضعة لنفس معايير المعالجة المحاسبية؛
- تكتسب الشركات المستثمرة في الجزائر على ميزة التوافق فيما يخص تعاملها مع مختلف الهيئات المحلية والدولية في عملية التصريح (مصالح الضرائب)، حيث أن القوائم المالية التي يتم إعدادها في الجزائر تكون مقبولة إلى حد بعيد في عملية التصريح الضريبي للشركة الأم في البلد الأصلي لها؛
- يسهل التوافق المحاسبي الدولي عمل شركات المحاسبة الدولية للقيام بأعمالها المختلفة في مراجعة حسابات الشركات الدولية ويوفر عليها تكاليف و الجهود المبذولة في سبيل إعداد برامج لكل دولة على حدا وتأهيل المحاسبين وتدريبهم على مجموعة كبيرة من الأنظمة المحاسبية. [24]

3.4 معوقات جودة المعلومة المالية في الجزائر: إن الإصلاح المحاسبي الذي باشرته الجزائر من خلال وضع نظام محاسبي مالي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، من خلال الأبعاد التصورية والمفاهمية التي يمكن استخدامها كمرجعية العمل المحاسبي في الجزائر، والانتقال من البعد التسييري للمحاسبة إلى البعد المالي والاستثماري لها، وهذا من خلال الاطار المفاهيمي للمعلومة المالية الذي تبناه النظام المحاسبي المالي (SCF) ، من خلال تحديد شروط الجودة والانتقال الى الإفصاح المالي القائم على التقارير المالية ،لكن هذا الاطار المفاهيمي وان تم تحضيره وفق أبعاد دولية توافقية مع معايير المحاسبة الدولية(IAS /IFRS) ، قد

يجد معوقات كبيرة داخل البيئة الجزائرية من اجل إثبات نجاعته التصورية والعملية، ولعلى من بين أهم هذه المعوقات نذكر:

- **واقع البنية المؤسساتية في الجزائر**: حيث وبالرغم من جملة الإصلاحات التي عرفتها المؤسسة الجزائرية في سبيل النهوض بها وإلحاقها بركب التحديات العالمية، تبقى إشكالية العقبات التسييرية داخل هذه الشركات من أهم التحديات التي لم تجد طريقها الى التطور والتحيين وفق المتطلبات الاقتصادية الحديثة، وهذا راجع في الأساس الى تجدر الأفكار التسييرية والتنظيمية ونقص الإصلاحات الفعالة وأنظمة الحوكمة والتي يجب أن تتوافق مع الإصلاحات الأخرى ومنها الإصلاحات المحاسبية، ومن تم فإن هذا العائق يبقى من أهم العوائق التي سوف تؤثر في نوعية المعلومات المالية المقترحة من طرف النظام المحاسبي المالي؛
- **ضعف الشفافية والإفصاح الصادق**: حيث وبالإضافة الى الخلل التنظيمي والتسييري للمؤسسة الجزائرية ، فإن ضعف الإفصاح خاصة فيما يتعلق بالعملية الاستثمارية ومخلفات البيروقراطية والفساد الإداري والمالي وغيرها من بواعث الضعف التي تتعلق بأنظمة الرقابة والإعلام المالي والأجهزة الإدارية والقضائية ومؤشرات السياسة المالية والاقتصادية، هي كلها مؤشرات سوف تؤثر في نوعية المعلومة المالية وتعزيز الحيطة تجاهها من طرف مستخدميها؛
- **غياب السوق المالي**: حيث يعتبر مرجعية التقييم والاستثمار ، كما أن ضعف ومحدودية عمل السوق المال في الجزائر سوف يجعل العملية المالية والإعلامية مبتورة في العديد من الجوانب التقنية المتعلقة بتطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر.

الخلاصة والنتائج:

إن الهدف الأساسي من هذه الدراسة يكمن أساساً في محاولة استقصاء بوادر الترابط التصوري بين النظام المحاسبي المالي(SCF) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRAS) فيما يخص اطر إنتاج المعلومة المالية وخصائصها التي تعتم الناتج الأساسي للعملية المحاسبية والأداة الإعلامية التي يمكن استخراجها من مختلف التقارير المالية المنشورة ، وهذا من خلال البحث عن مختلف الدلائل التي جاء بها النظام المحاسبي المالي فيما يخص الصيغ الجديدة المعتمة في التقييم والقياس والإدراج والإفصاح المحاسبي وما مدى مطابقتها لما هو معتمد من طرف معايير المحاسبة الدولية ،وكذا مختلف العواقب التي يمكن أن تحد من جودة المعلومة المالية الناتجة من طرف الأنظمة المحاسبية للمؤسسات الجزائرية، وقد خلصنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج والتي نلخصها كما يلي:

- إن النظام المحاسبي المالي قد استمد إطاره التصوري من معايير المحاسبة الدولية وهذا من اجل عملية التوافق الإعلامي الهادف إلى التماشي مع التوجهات الرأسمالية القائمة على اقتصاد السوق؛
- إن التقارير المالية هي ملخص شامل لمختلف الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة وهي آلية إعلامية فعالة وان مجمل المعايير التي قام عليها النظام المحاسبي المالي تهدف إلى إنتاج معلومة مالية تحاكي الوقع الاقتصادي؛

- إن النظام المحاسبي المالي ومن خلال التوافق مع معايير المحاسبة الدولية يهدف بصورة واضحة إلى تحقيق ميزة التقارب وتقليل من فجوة التباعد في آليات إنتاج المعلومات المالية مع ما هو متعارف عليه في المحاسبة الدولية؛
- يعتبر النظام المحاسبي متطلب مفاهيمي معاصر يسمح من خلال عملية التوافق بإعطاء صورة واضحة وحقيقية عن واقع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والاقتصاد الجزائري في ظل التحولات والضغوط الدولية ، وتقديم معلومات مالية تتميز كغيرها من المعلومات المنتجة داخل الأنظمة المحاسبية المختلفة وتوافقها مع معايير الحاسبة الدولية التي أصبحت مرجعية لمختلف الأنظمة المحاسبية الدولية؛
- إن المعلومة المالية المنتجة وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي وان كانت متوافقة مفاهميا مع مختلف الخصائص التي نصت عليها معايير المحاسبة المالية ،تبقى جودتها محل شك نتيجة جملة من المعوقات المتعلقة بالبناء الاقتصادي والمؤسساتي للمؤسسة الجزائرية وغيرها من التوجهات الكلية للدولة الجزائرية المتعلقة ببعض المؤشرات الكلية.

الإحالات والمراجع:

1- Amel Benyekhlef, le **système comptable algérien étude comparative avec les payes de l'Europe de l'Est et les organismes de normalisation comptable internationale**, Revue du chercheur N° 08/2010, Page 26.

2- Séminaire en collaboration avec le réseau d'expert, **Nouveau plan comptabledes entreprises et normalisations internationale**, France- Maghreb, Alger, Juin 2005, P45.

3- كتوش عاشور، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IAS/IFRS في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، ص 295-296.

4- براق محمد،قمان عمر، **اثر الإصلاحات المحاسبية على هيكل المنظمات المهنية في الجزائر**، بحث مقدم للملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر يومي 29 و 30 نوفمبر 2011 بجامعة قاصدي مرباح-ورقلة -، الجزائر، ص 5.

5- قانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي ، الجريدة الرسمية الجزائرية ، عدد 74 ، 2007، ص3.

6- مكليودرايموند، شيل جورج، **نظام المعلومات الإدارية** ، ترجمة سرور على إبراهيم سرور، دار المريخ للنشر، الرياض،2006 ،ص491-492.

7- المادة 4 من المرسوم التنفيذي 08- 156 المؤرخ 26 ماي 2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 ، الجريدة الرسمية الجزائرية ، عدد 27، 2008، ص11.

8- وليد ناجي الحيالي، **نظريةالمحاسبة** ، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة ، الدانمرك، 2007،ص 19.

9- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،"المحاسبة الأساسية وإعداد البيانات المالية" ،المطابع المركزة، عمان،2003، ص153.

10- عبد الوهاب نصر على، **مبادئ المحاسبة المالية وفقا لمعايير المحاسبةالدولية** ، الدار الجامعية،الإسكندرية، مصر 2004/2003،ص 29.

11- المادة 11 من المرسوم التنفيذي 08-156 المؤرخ 26 ماي 2008، مرجع سبق ذكره، ص12.

12- Jean-Guy, Degos, Amel fayda, **premiers pas en comptabilité financiére** ,E-theque , paris ,France,2003,p08.

13- المادة 19 من المرسوم التنفيذي08-156 ، مرجع سبق ذكره ،ص13

14- المعيار المحاسبي الدولي رقم 01.

15- عباس مهدي الشيرازي، **نظريةالمحاسبة**، السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، 1990، ص199.

16- وليد ناجي الحيالي، **النظرية المحاسبية**، مرجع سبق ذكره، ص 127.

17- رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر: من المبادئ إلى المعايير- دراسة معمقة في نظرية المحاسبة**،دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2006، ص 201.

18- Financial Accounting Standard Board,"**Qualitative characteristics of accounting Information**", SFAC No 2 May.1980,, p: 13

19- دونالد كيسو وجيري بجانت، **المحاسبة المتوسطة**، الجزء الأول، تعريب احمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر ، الرياض العربية السعودية، 2005، ص: 70.

20- كمال عبد العزيز النقيب، **مقدمة في نظرية المحاسبة**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص 296.

21- د.رضوان حلوة حنان ، مرجع سبق ذكره ،ص198.

22- رضوان حلوة حنان،مرجع سبق ذكره، ص 453.

23- محمد مطر، موسى السويطي،**الالتزاك بمعايير المحاسبة والتدقيق**،دراسات استراتيجية، العدد 18، ابو ظبي ، الامرات العربية المتحدة، 1998، مرجع سابق، ص 334.

24- محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 17.